مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

السعي الروسي عبر التحالفات الدولية والأزمات الراهنة لإقامة نظام دولي متعدّد الأقطاب

الدكتور محمد حسون *
الدكتور أحمد ناصوري **
فادي مالك محمد ***

(تاريخ الإيداع 23 / 2 / 2015. قُبِل للنشر في 23 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول البحث مساعي روسيا الاتحادية لكسر التفرّد الأميركي بقيادة العالم، كما يبحث قدراتها وإمكانية بقاءها قوةً عالميةً تؤخذ بعين الاعتبار، لاسيما في ظلّ الحروب التي اشتعلت في المنطقة العربية الشرق الأوسط (حروب الخليج العربي، وخاصة احتلال العراق عام 2003) تلك الحروب التي قسمت المجتمع الدولي، وفسحت المجال لروسيا بالانطلاق لإنشاء بعض التحالفات الدولية، كمحاولةٍ للوقوفِ بوجهِ التفرّد الأميركي بقيادة العالم، وتشكّل الأزمة السورية نموذجاً مهمّاً في تلك السياسة، إضافةً لقيام روسيا مجدّداً بالتلويح بالورقة النووية، وتذكير العالم بأنها لازالت قوّة كبرى لها مكانتها وحضورها المؤثّر على الساحة الدولية.

كما يتناول البحث الدور الأوروبي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، مما دفع بروسيا للبحث عن حلفاء خارج أوروبا في إطار محاولاتها لخلق عالمٍ متعدّد الأقطاب.

* أستاذ مساعد – قسم العلاقات الدولية –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.
**أستاذ مساعد – قسم العلاقات الدولية –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم العلاقات الدولية –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

Russian seeking international alliances through the current crisis and to set up a multi-polar international system

Dr. Mohammad Hason*
Dr. Ahmad Nasore**
Fade Mohammad***

(Received 23 / 2 / 2015. Accepted 23 / 4 / 2015)

□ ABSTRACT □

The research efforts of the Russian Federation to break the exclusivity U.S. led the world, and looking capabilities and the possibility of survival is a global power are taken into consideration, especially in light of the wars that broke out in the Middle East (the wars of the Arabian Gulf, and especially the occupation of Iraq in 2003) those wars that divided the international community, and I let area for Russia to go ahead for the establishment of some international alliances, work stand against exclusivity U.S. led the world, and constitute the Syrian crisis an important model in that policy, as well as LG do Russia again waved the nuclear card, and to remind the world that it is still a major force her strong presence influential in the international arena.

It also addresses the role of European research in the face of the United States, prompting Russia to search For allies outside Europe in its attempts to create a multipolar world.

*Associate Professor , Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria.
**Associate Professor , Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria
***Postgraduate student, Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria

مقدِّمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفراغ مكانته الدولية الكبيرة التي كان يشغلها في ظلِّ نظام الثنائية القطبية، لم تنطوِ روسيا على نفسها وتستسلم للضغوط الغربية التي حاولت تطويقها وحصارها ضمن حدودها الإقليمية، بعد أن جردتها من عدّة دول كانت تمثّل مجالاً حيوياً من غير المسموح المساس به لأي دولة من دول العالم. بل على العكس، استطاعت روسيا الاتحادية منذ عام 2000 بعد وصول قيادتها الجديدة ممثلة بالرئيسين (فلاديمير بوتين، وديميتري ميدفيديف) الخروج من طوق العزلة الذي فرض عليها، وتجاوزت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها، وبدأت بمحاولات الارتقاء بدورها الإقليمي والدولي، ضمن إطار التأكيد على أولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدّد العلاقات بين الشعوب المتحضّرة، وأن روسيا تبني علاقاتها مع الدول الأخرى ضمن إطار هذه المبادئ، وتبذل كلّ ما من شأنه المساعدة في الوصول إلى عالم متعدّد الأقطاب، لأن الهيمنة المتفرّدة من قبل دولة واحدة أمرٌ لا يمكن السماح به في عالم اليوم الذي يسوده التنافس والتعاون وصراع المصالح والتكتلات والأحلاف، فليس بوسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ناصية اتخاذ جميع القرارات فيه بيد بلد واحد كالولايات المتحدة. [2] لأن عالم كهذا سيكون غير مستقر ومهدَّد بالصراعات.

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المساعي الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لاستعادة مكانتها الدولية، والخطوات التي قامت بها لكسر تفرّد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة النظام الدولي، والتحالفات والمحاور التي تمَّ تأسيسها لخلق نظام متعدد الأقطاب يوقف الهيمنة الأميركية وسطوتها على القرار الدولي.

أهمية البحث:

يستمدّ البحث أهميته من العناصر المدروسة، التي تلعب دوراً بالغاً في صياغة العلاقات الدولية بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأميركية كقطب وحيد مهيمن على القرار الدولي، وأهمية المساعي المبذولة من قبل العديد من دول العالم، وفي مقدمتها روسيا لإلغاء تحكم بلد واحد بالقرار الدولي.

فرضيات البحث:

-روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تسعى لواقعٍ جديد للنهوض والمنافسة.

-التحالفات الدولية مقدمة لإنهاء نظام الاحادية القطبية.

-الأزمة السورية مسرح لتنافس القوى الدولية وإعادة رسم خارطة القوى في العالم.

إشكالية البحث:

تتركّز إشكالية البحث في مدى إمكانية روسيا الاتحادية بكل ثقلها ودوافعها ومصالحها في إنهاء تفرّد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم، وإنهاء هذا الوضع الدولي الطارئ، والانتقال إلى نظام دولي جديد قائم على التعدّدية القطبية، يكون أكثر عدالة وحفاظاً على الأمن والسلم الدوليين، ويكون للأزمة السورية منه نصيب.

---

2 – جورج فريدمان، "مبادئ ميدفيديف والاستراتيجية الأميركية"، المستقبل العربي، (بيروت، السنة 31، العدد 356 – تشرين الأول 2008)، ص 123.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي، والتحليلي في دراسة بعض المراحل التاريخية بالاعتماد على وثائق ومصادر مهمّة في السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والأحلاف والتكتلات والمعاهدات التي جرى إبرامها بين العديد من دول العالم وروسيا في مواجهة التفرّد الأميركي بالتحكّم بالقرار الدولي.

كلمة مفتاحية: سعت روسيا إلى تقويض أسس ومرتكزات القوة التي يقوم عليها النظام الأحادي القطبية، من خلال نسج شبكة علاقات ومصالح تحكمها اتفاقيات ومعاهدات مع دول العالم الصاعدة اقتصادياً وسياسياً (كالصين والهند وكوريا الشمالية وإيران ودول أميركا اللاتينية والدول المستهدفة بمشاريع الهيمنة الأميركية)، والتي تشاطر روسيا القلق من خطورة تسلّط القطب الواحد على العالم، وعلى مستقبل النظام الدولي والمصالح الدولية، ووضعت الأزمة في سورية منذ عام 2011 الركائز الأساسية لنهاية عهد الأحادية القطبية، وبداية عهد النظام الدولي المتعدّد الأقطاب، الذي يعيد التوازن للعلاقات الدولية، ويقدم العون لقضايا الدول والشعوب في وجه مشاريع الهيمنة الأميركية على العالم.

المطلب الأول– روسيا في عهد الرئيس "بوريس يلتسين":

بعد سقوط جدار برلين في 1989/11/9، انهار الاتحاد السوفيتي الذي شكّل القطب الثاني مع الولايات المتّحدة في النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية عام 1991 ، وتقلّصت رقعة الاتحاد السوفيتي إلى روسيا الاتحادية، ورافق ذلك انهيار اقتصادي، وضعف سياسي، وفوضى كبيرة في الفترة الانتقالية التي عاشتها روسيا الاتحادية خلال تحوّلها من الشيوعيّة إلى الليبرالية .

واجهت روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، مأزقاً استراتيجياً أثّر على دورها الدولي والإقليمي وفرض تحدّيات كبيرة على أمنها المباشر، لاسيما في ضوء التطوّرات العسكرية التي أخذت تحيط بها من كل جانب، وهي تطورات تجسّد حالة اندفاع أميركي عسكري غير مسبوقة، لا من حيث الأهداف ولا من حيث الآليات، ولا من حيث مواقع الوجود العسكري ذاته، التي تشمل جمهوريات وسط آسيا والقوقاز. و بدا العجز الروسي مجسّداً في غياب البدائل وقلّة الموارد وضعف الدولة الروسية مقارنة بالحالة الأميركية، وكان عليها طيلة هذه الفترة مراعاة التحوّلات الجيوسياسية الإقليميّة والدولية، وأن تتجنّب قدر الإمكان أيّة مواجهات خارجيّة تعيق ثباتها، وترسّخ سلطتها المركزيّة التي ستؤمّن لها في ما بعد قوّة سياسية واقتصاديّة مهمّة، فكانت السياسة الخارجيّة الروسيّة، وخصوصاً في عهد الرئيس بوريس يلتسن متوافقة تماماً مع المطالب الأميركية والدوليّة .

وكان موقف الرئيس "بوريس يلتسين" يمثّل ذروة المفهوم القديم السائد في التفكير السياسي الروسي القائل بأنّ روسيا تنتمي إلى الغرب، ويجب أن تكون جزءاً منه، وعليها أن تقلّد قدر المستطاع الغرب في تطوّره الحالي. وكان الرئيس بوريس يلتسن صريحاً في تنصّله من الإرث الإمبراطوري الروسي، ولا سيما في خطابه الشهير الذي ألقاه في 19 تشرين الثاني 1995 [3]وبدا الازدراء الأميركي والغربي على روسيا واضحاً عندما احتاجت للمساعدات الماليّة الغربية، نتيجة الأزمة الاقتصادية التّي طرأت عليها وعلى شعبها في تلك الفترة. وتراجعت في هذه المرحلة مكانة روسيا وقوّتها السياسيّة الدولية ونفوذها الإقليمي، وبدا ذلك جلياً في عجزها عن مساعدة حليفها "سلوبودان ميلوزوفيتش"، وهو

3 – زبغنيو بريجنسكي،"رقعة الشطرنج الكبرى"، ترجمة: أمل الشرقي، (عمّان، الأهليّة للتوزيع والنشر، ط1 1999)، ص128–129.

يزاح من السلطة في الحرب الأميركية على يوغوسلافيا عام 1997 وقد عملت أميركا حينها على احتواء روسيا، واتّخذت العديد من الإجراءات للتعامل معها وفق ما يلي:[4]

1-خلقت الولايات المتحدة رأياً عاماً بأنّ روسيا كالاتحاد السوفييتي، تمثّل تهديداً لأوروبا الشرقية، كحجة لتوسّع حلف الناتو باتجاه الشرق.

2-عملت الولايات المتحدة على جسّ نبض روسيا من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في آذار من عام 1999.

3- حثّت الولايات المتحدة حلف الناتو بشدّة خلال قمّة أميركا في نيسان عام 1999، على تقبّل الاستراتيجية الجديدة التي ترتكز على التالي:

أ- زيادة القدرة على ملء الفراغ العسكري الذي ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكّك الاتحاد السوفييتي، عبر توسيع حلف الناتو شرقاً.

ب-سحب الغطاء الدفاعي من حلف الناتو تماماً، وتحويله إلى أداة بيد الولايات المتحدة، لتعزيز هيمنتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للناتو.

4-إصرار الولايات المتحدة الأميركية على إلغاء معاهدة الصواريخ البالستية التي وقّعتها مع روسيا عام 1972، بالرغم من المعارضة المتكررة لروسيا لذلك الإجراء. وأن تقوم الولايات المتحدة علناً بإجراء التجارب، والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، ونشر أسلحتها عندما يحين الوقت، وذلك من أجل هدف وحيد، وهو إضعاف قدرة روسيا عسكرياً.

5-التدخل في شؤون روسيا الداخلية.

المطلب الثاني- روسيا في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين":

بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم في روسيا عام2000، اختلفت الرؤية السياسية والاستراتيجية لروسيا، وظهر ذلك بشكل خاص في السياسة الخارجيّة وإثر توقيعه لعقيدة الأمن الوطني لروسيا، ثمّ الوثيقة اللاحقة التي أقرّها الرئيس في 20 حزيران من العام ذاته، والمتعلقة بالعقيدة الخارجيّة الروسيّة [5] وبدأت روسيا تسعى لاستعادة مجد الاتحاد السوفييتي الضائع، مُحاوِلَةً تحقيق توازن بين المعارضة التدريجيّة إزاء التوسّع الظاهر لحلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها السابقة، وبين المحافظة على علاقتها الحسنة بالولايات المتّحدة وكلّ من ألمانيا وفرنسا، وتوافقت في تلك الفترة سياسة الرئيس فلاديمير بوتين الهادفة إلى تحديث الجيش وخفض نفقاته عبر التخلّص من الأسلحة النووية المكلفة ومن الصواريخ البالستيّة [6] مع توجّهات الإدارة الأميركية لتجريد روسيا من قوّتها النووية التي تعدُّ خطراً دولياً من المنظور الأميركي، سواء بقيت في خدمة الروس أم انتقلت إلى أيدي "منظّمات إرهابية" ودول أخرى، نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وحاجة روسيا المّاسة إلى المال.

---

4 - مجموعة من الباحثين، "النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا الغربية"، قراءات استراتيجية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الثامن، آب 2001، المجلد الرابع)، على رابط الانترنت التالي:
:http://acpss/.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/reads.htm

5- فلاديمير شوبين،"عقيدة السياسة الخارجيّة الروسيّة"، شؤون الأوسط، (بيروت، العدد 112، خريف 2003)، ص43.

6 - عادل سليمان، "مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، (القاهرة، العدد851، تشرين أول 2004)، ص 232.

في هذا الإطار، وقّعت روسيا والولايات المتّحدة معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجوميّة في روسيا بتاريخ 24 أيّار عام 2002، ممّا من شأنه الحدّ من حجم الترسانة النووية للبلدين لتكون كحدٍ أقصى ما بين 1700 و2200 رأس نووي لدى كلّ طرف حتى العام 2012، ولم تكن روسيا قادرة على إتلاف عدد كبير من الرؤوس دون المساعدة الماليّة الأميركية، ممّا اضطرّها للمحافظة على علاقة جيّدة معها. وقد اختارت روسيا التعاون مع الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في نظام ثلاثي الأطراف، كخطوة سابقة على محاولة تعبئة المجتمع الدولي للحصول على التمويل. وكانت مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى من بين المشجعين لمبادرة التعاون الدولي في هذا المجال، خصوصاً منذ قمة روسيا في عام 1996، وفي إطار التعاون مع البلدان الغربية، وبرز التعاون مع الولايات المتحدة من خلال المبادرات التالية:

1. برنامج "تان لوجار"، الذي سمي "التخفيض التعاوني للتهديد" في عام 1991.
2. برنامج "الشركة الصناعية" عام 1994.
3. الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن البلوتونيوم في عام 1993.
4. الاتفاق بشأن إعادة التدريب المهني في القطاع النووي (مبادرة المدن النووية) عام 1998.
5. اتفاق تمويل الاستخدام المدني لليورانيوم المخصّب بدرجة عالية في عام 1999
6. الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا على التخلّص من البلوتونيوم العسكري عام 2000 [7]

وتُوِّجَ هذا التعاون في نهاية المطاف بالتحالف الدولي ضدّ الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001 إذ وقفت روسيا جنباً إلى جنب مع أميركا، وقدّمت لها جميع المساعدات اللازمة في إطار مكافحة الإرهاب والقضاء على نظام طالبان في أفغانستان. ولكن عند النظر إلى هجمات 11أيلول وتأثيراتها المختلفة، يصحّ القول المعروف بالنسبة لروسيا"رُب ضارةٍ نافعة". فالقيادة الروسية أدركت أنّ أمامها فرصة سياسية لا تعوّض من أجل إعادة ترتيب العديد من الملفات وفقاً لمصالحها، وكان الأمر يتطلّب منها إظهار التضامن الكامل مع الولايات المتحدة، وإبداء الرغبة في التعاون معها لمكافحة الإرهاب الذي كانت روسيا تشكو منه دائماً، على خلفية نزاع الشيشان وفي مواقع عديدة أخرى .

كما كان عليها مساعدة أميركا في الحصول على تسهيلات في دول آسيا الوسطى، لاسيما في أوزبكستان وطاجيكستان، تمكّن قواتها من المشاركة الفعّالة في الحملة العسكرية على أفغانستان. ولكن خلافاً للاعتقاد الذي ساد لبعض الوقت، بعد 11 أيلول 2001، حول احتمال أن تصرف أميركا النظر عن تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية والانسحاب من معاهدة "إي.بي.أم"، فقد بدت الإدارة الأميركية أكثر تصميماً على إنجاز هاتين الخطوتين المترابطتين، استناداً إلى التفويض المطلق الذي حصلت عليه من مختلف المؤسسات الدستورية الأميركية بتوفير كلّ مستلزمات تحقيق الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة على العالم، وعدم التساهل مع أيّ قوة تحاول اعتراض طريقها. وفضلاً عن أنّه لم تكن لدى روسيا النيّة ولا الرغبة في خوض أيّة مواجهة مع أميركا، فقد وجدت الظرف مناسباً لتحقيق نوع من تبادل الخدمات، ما يعينها على بلوغ أهدافها البعيدة والقريبة، إذا كانت تسعى لتحقيق النصر في المواجهة التي تخوضها في جمهورية الشيشان والتي تسبّب لها نزفاً بشرياً واقتصادياً تعجز عن تحمّله لأمد طويل. كما كانت تشكو باستمرار من أنّ أفغانستان تشكّل مصدر الخطر الرئيس عليها، نظراً لتحرّك الإرهابيين بين أفغانستان والشيشان عبر دول آسيا الوسطى التي يقدّم بعضها التسهيلات لهم. ووفقاً للاتهامات الرائجة، فإنّ الولايات المتحدة نفسها لم تكن بعيدة عن هذا النشاط

---

7 – "روسيا في ظلال الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأميركية" مجلة الحرس الوطني السعودي، (الرياض، العدد 252، تاريخ 2003/6/1)، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://haras.naseej.com/ditail.asp.

المسلّح المعادي لروسيا، وذلك من أجل زيادة الضغط عليها وإخضاعها، ودفعها لتقديم تنازلات إضافية في الملفات الرئيسة التي تهمّ أميركا. وعلى ذلك فقد بدت حرب أفغانستان بالنسبة لروسيا بمثابة مصلحة أميركية . روسية مشتركة، بحيث يحقّق كل طرف الفوائد التي يتوخاها منها [8]. و قد ذكر المستشار السياسي لمجلس الشيوخ الروسي "فلاديمير شوبين" أنّ الاقتراب الروسي من الولايات المتّحدة بعد أحداث 11 أيلول لا يعني تخلّي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب، ولا عن سياسة متشعّبة المهام والأهداف للسياسة الخارجيّة [9].

المطلب الثالث – روسيا في عهد الرئيس "ديميتري ميدفيديف":

استمرت روسيا على النهج ذاته الذي اتبعه الرئيس "فلاديمير بوتين" فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية الروسية، من ثمَّ استمرت في عهد الرئيس "ديمتري ميدفيديف" بمحاولة الارتقاء بدورها الإقليمي/ العالمي. وهي تتحرك خارجياً في ضوء ما عرف بـ"مبدأ ميدفيديف" الذي تضمن النقاط الخمس الآتية [10]

ا – تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة، على أن تبني روسيا علاقاتها مع الدول الأخرى ضمن إطار هذه المبادئ.

2 – ترى روسيا أنه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب هو عالم غير مقبول، والهيمنة أمر لا يمكن السماح به. فليس في وسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ناصية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك بلد واحد، كالولايات المتحدة. فعالم كهذا سيكون غير مستقر ومهدداً بالصراعات.

3 – لا تريد روسيا مواجهة بلد آخر، وليس عند روسيا نية لعزل نفسها، بل تتوخى إقامة علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة وأكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى.

4 – ترى روسيا أن حماية أرواح مواطنيها وكرامتهم، هي أولوية لا نقاش فيها، ويجب أن تكون قرارات سياستها الخارجية قائمة على هذه الضرورة. وستحمي أيضاً مصالح رجال الأعمال الروس في الخارج، وستردّ على أية أعمال عدوانية ترتكب ضدها وضدّ مواطنيها.

5 – كما هي حال بلدان أخرى، هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح وامتيازات، وستولي روسيا اهتماماً خاصاً لعملها في هذه الأقاليم، وستبني علاقات وديّة مع هذه البلدان.

حيث قال الرئيس الروسي "ديميتري مدفيديف" بهذا الخصوص، ما يلي: «هذه هي المبادئ التي سأتبعها في تطبيق سياستنا الخارجية. أما بالنسبة إلى المستقبل، فإنه لا يتوقف علينا فحسب، وإنما على أصدقائنا وشركائنا في المجتمع الدولي أيضاً، والخيار متاح لهم» [11] وبناء على ذلك، استمر الرئيس ديميتري ميدفيديف بتعزيز العلاقات مع الدول الصاعدة ذات الطموح بالمكانة الدولية لحماية مصالحها من الغطرسة الأحادية للولايات المتحدة، مثل الصين والهند والبرازيل، ومع الدول التي تقف في وجه المشاريع الأميركية التسلطية في العالم، مثل إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا وسورية ، بهدف خلق جبهة تشكل نواة لكسر الهيمنة الأميركية. وتجلى ذلك بوضوح بالدفاع الروسي المتواصل طوال فترة حكم الرئيس ديميتري ميدفيديف منذ عام 2008 حتى نهاية النصف الأول من عام 2012، عن

8- "العلاقة الروسية الأميركية – محاولات أميركا للسيطرة"، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:
http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&Item

9 – فلاديمير شوبين، "عقيدة السياسة الخارجيّة الروسيّة"، مرجع سابق، ص46.

10 – جورج فريدمان، "مبادئ مدفيديف والاستراتيجية الأميركية"، مرجع سابق، ص 123– 124.

11 – نفس المرجع السابق، ص 125

الحق الإيراني بامتلاك الطاقة النووية السلمية، والتأكيد على ضرورة إيجاد حلّ لهذه الأزمة بالطرق السلمية وبالتفاوض والاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض كلّ محاولات التهديد والوعيد والعقوبات الأميركية والغربية على إيران، وكذلك عبر تقديم الدعم لسورية في الأزمة التي تواجهها منذ الشهر الثالث من عام 2011 وتشكيل محور دولي من روسيا والصين وإيران وعدد من الدول المناهضة للمشروع الأميركي الساعي منع انهيار نظام الأحادية القطبية في العلاقات الدولية.

المطلب الرابع– روسيا وسياسة المحاور الجماعيّة:

استمرّت العلاقة الجيّدة بين روسيا والغرب إلى أن جاءت الحرب الأميركية على العراق عام 2003، التي شقّت صف المجتمع الدولي، إذ عارضت روسيا هذه الحرب بشدّة لدرجة أنّها هددّت بدايةً باستخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا ما لجأت أميركا إلى الأمم المتّحدة لشنّ الحرب على العراق. وبدا في تلك الفترة أنّ روسيا أصبحت تتمتّع بالاستقلاليّة أكبر على الصعيد الإقليمي والدولي، وترافق ذلك مع تشكل سياسة روسيّة خارجيّة واضحةً تقوم على تفعيل دور روسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي بحيث لا تخضع لأية هيمنة أو ابتزاز، وتدعو إلى عالم متعدّد الأقطاب يسمح لروسيا بالمناورة والتأثير على مجريات الأحداث الدوليّة ويرفض سيطرة الولايات المتّحدة المنفردة على النظام العالمي [12] وكان الرئيس فلاديمير بوتين يدرك أنّ قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتّحدة في عام 2001 تبلغ /10/ مليارات يورو، في حينّ أنها تبلغ بين روسيا وأوروبا /75/ ملياراً أي سبعة أضعاف ونصف الضعف، وذلك يعني أنّ بوسع روسيا الاستغناء عن الولايات المتّحدة، ولكنّها لا تستطيع الاستغناء عن أوروبا، لذلك اقترح بصورة ضمنيّة على أوروبا أن يعوّض لها النفوذ العسكري الأميركي، ويؤمّن لها إمداداتها من الطاقة، حتى يكسب الطرف الأوروبي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية [13] وحاول تشكيل العديد من المحاور والتحالفات لكسر هذه الهيمنة، ومن هذه المحاور:

المحور الأول: روسيا – فرنسا – ألمانيا:

حاولت روسيا صدّ التحرّكات الأميركية تجاه العراق، ففعّلت دبلوماسيّتها الخارجيّة باتّجاه الأوروبيين، وأدّى النشاط الروسي في هذا المجال إلى قيام محور روسي – فرنسي – ألماني معارض للحرب على العراق، تأكّد في توقيع الإعلان الثلاثي الروسي، الفرنسي، الألماني ضدّ الحرب في 2003/2/10 [14]. وقد أعلن الرئيس الروسي، خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه رئيس الوزراء الفرنسي "جان بيير رافاران" بتاريخ 2003/2/11، أنّ "روسيا لجأت مرّات عدّة إلى استخدام حقّ النقض مشيراً إلى أنها ستفعل ذلك مجدّدا إذا لزم الأمر ."وحاول الرئيس فلاديمير بوتين التخفيف من الحلف مع المحور الأوروبي فقال إنّه "لا يهدف إلى خلق جبهة أو محور، بل هو يشكّل خطوة أولى في اتّجاه خلق

12 – أحمد دياب، "روسيا والغرب، من المواجهة إلى المشاركة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، العدد 149، 2002)، ص 172.

13 – إيمانويل تود، "ما بعد الامبراطورية دراسة في تفكّك النظام الأميركي" ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2003)، ص 168.

14 – نورهان الشيخ، "هل تتّجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، (العدد 106، تشرين أول 2003، المجلّد التاسع)،على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E11.HTM

عالم متعدّد الأقطاب" [15]. وفي هذا الوقت، تفاعلت فرنسا وألمانيا مع روسيا فعملت فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدولية للحرب.

وفي استفتاء أجرته مجلة "تايمز" الأميركية شمل /318/ ألف شخص، قال 84% منهم أنّ الولايات المتّحدة تشكّل الخطر الأكبر على السلام العالمي [16]. وعلى الرغم من ذلك لم يستطع هذا المحور حتى إيقاف زحف الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، ثم ما لبث الحلف أن تبدّد وتُركت روسيا لوحدها في مواجهة أميركا.

وقد حاولت الولايات المتّحدة ابتزاز روسيا إثر تسريب الأميركيين لأخبار مفادها أنّ روسيا كانت ما تزال تساعد الجيش العراقي وتمدّه بمعدّات لوجستيّة ومناظير وأسلحة متطوّرة، وأنّها ساعدت في تهريب الرئيس العراقي عبر سفارتها في بغداد إلى الخارج. وبيّنت الحرب لروسيا أنّها مهما تعاونت مع الولايات المتحدة، فإنّ هذه الأخيرة لن تغيّر طريقتها في محاولة إهمال مصالح روسيا، وأنه بإمكان أميركا الوصول إلى أهدافها على حساب روسيا وأطراف أخرى بسهولة. وهذا ما دفع روسيا "للتصرف" بدلاً من الانتظار أو التأخير، وسط تفاقم القوة الأميركية [17]

المحور الثاني: (روسيا – العالم الإسلامي):

شنّت أميركا حملة انتقادات واسعة على روسيا، فما كان من هذه الأخيرة، إلاّ أن سعت إلى تشكيل تحالف من نوع آخر مع العالم الإسلامي لضمان ما تبقّى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات، ولا سيما في ظل مشروع "الشرق الأوسط الكبير". لذا أعلنت روسيا عن رغبتها بالانضمام إلى منظّمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب في آب من العام 2003 خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين لماليزيا، وأعقب ذلك زيارة هامة لوليّ العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى روسيا، حيث كانت الأخيرة تحاول إقناع السعوديين بعدم الاعتماد كليّاً على التسلّح الأميركي على الصعيد العسكري، وذلك لمواجهة التحدّيات المقبلة في ظلّ الحملات الأميركية الإعلامية الشديدة في تلك الفترة إزاء المملكة العربية السعودية، كما تمّ الاتّفاق بين الطرفين على موضوع النفط بشكل موحّد [18]. وكانت روسيا رفضت طلباً أميركيّاً يقضي بإيقاف تعاونها النووي مع إيران. لكن تشكيل هكذا محور كان يواجه العديد من المشاكل المتعلّقة بالعالم الإسلامي التي أعاقت فعاليّته ودوره.

المحور الثالث: (روسيا – الصين – الهند):

حاولت روسيا تشكيل مثلّث استراتيجي روسي –صيني –هندي إثر فشل المحور الأوروبي، وكانت تعتقد أنّ هكذا مثلّث يضم ثلاث بلدان نووية وأكثر من 2,5 مليار نسمة، لا شكّ سيكون قادراً على موازنة القوّة الأميركية في السنوات القادمة، وكسر تفرّد أميركا بالنظام الدولي. وكانت فكرة تشكيل "مثلّث استراتيجي" قد اقترحها لأوّل مرّة رئيس الوزراء الروسي السابق "يفغيني بريماكوف" عام 1998، ثمّ جاء مشروع الجنرال الروسي "ليونيد إيفانوف" في نيسان2001، يتضمّن مساعي للتفاهم الاستراتيجي الآسيوي يضم الصين والهند وروسيا إلى مجموعة شنغهاي.

---

15 – حسّان أديب البستاني، "الديبلوماسيّة الأميركية والديبلوماسيّات الممانعة"، (بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ط1 2004)، ص 85-6.

16 – وليد شميط، "إمبراطورية المحافظين الجدد التضليل الإعلامي وحرب العراق"، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2005)، ص 292.

17 – "روسيا وتشكيل أوروبا العظمى"، مجلة العصر، 3002/05/09، على الرابط التالي: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID-3993

18 - Joseph S.Nye, "Limits Of American Power" Political Science Quarterly, New York, volume117, No.4, winter 2002-2003.p86

وحاولت روسيا من خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للصين في عام 2001 عقد تعاون إقليمي [19] ومن ثمّ سعت إلى تفعيله عندما تخلّى الأوروبيّون عنها عبر التأكيد على العديد من المطالب مع الصين [20]:

أولها: موقف البلدين من السياسة الأميركية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدروع المضادة للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنّها ما تطلق عليه "الدول المارقة"، مثل إيران وكوريا الشمالية، وترى فيها الصين وروسيا تهديداً للأمن العالمي وتجديداً لسباقات التسلّح، لذا فهما تدعمان التمسّك بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة البالستية الموقّعة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عام 1972، باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، واتفاقات الحدّ من التسلّح بصفة عامة.

ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكرية، إذ تُعَدُّ الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، وتستأثر بـ 40 % من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة .

ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في آسيا بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة، ومكافحة تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، والتصدّي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار مجموعة شنغهاي الخماسية، التي تضم كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وروسيا والصين والتي نشأت في نيسان 1996.

رابعها: تأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية. فقد أكّدت الصين دوماً على أنّ قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأراضي الروسية، كما التزمت روسيا بتفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أنّ التيبت جزء لا يتجزّأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل منهما.

خامسها: تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ففي عام 2000 بلغ التبادل التجاري بينهما نحو 7 مليارات دولار، وتعدُّ الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أنّ الإمكانات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما، ولمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي.

كلُّ هذا يوضح عمق المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والصين، وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب، بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى، لا سيما الاقتصادية، ولكن رغم تنامي العلاقات بين البلدين، فإنها تبقى عند حد المشاركة الاستراتيجية، ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكَّد الطرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكدا أنّها لا تستهدف طرفاً آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين. وبالرغم من تأكيد الصين دوماً أنها لا ترغب بالوقوف في مواجهة الولايات المتحدة، وأن ما يهمها هو أن تستكمل قوتها الاقتصادية، وتعمل على تطوير قدراتها الدفاعية، إلا أنها وقفت وبحزم في وجه الغطرسة الأميركية فيما يتعلق بالأزمة السورية عام 2011-2012، واستخدمت الصين وروسيا حق النقض الفيتو لمرتين متتاليتين لمنع مشاريع أميركية – غربية – عربية لاستخدام القوة العسكرية لضرب سورية، منطلقين من هذه الأزمة للتأكيد للعالم بأن مرحلة البناء الداخلي لكل من روسيا والصين قد اكتملت، وأن الانطلاقة لوضع أسس النظام الدولي المتعدد الأقطاب قد بدأت.

---

19 – العلاقات الروسية الصينيّة، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي: http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem?DocID=49875&TypeID=2&ItemID

20 – خالد رستم، "الصين قوّة دوليّة صاعدة تكسر حدّة الأحاديّة القطبيّة"، جريدة البيان، (الجمعة 29 تشرين ثاني 2002 العدد602) ، ص 84

المطلب الخامس: سياسة المحاور الفرديّة:

بقيت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية متوتّرة ويشوبها الشك، بسبب محاولات روسيا إقامة محاور وتحالفات متعدّدة، وكان هناك فريق داخل الإدارة الأميركيّة لا يزال يعتبر أنّ روسيا مصدر خطر، وعليه قام هؤلاء بتقسيم أوروبا من الناحية السياسية إلى ثلاثة مستويات هي: (الخصوم، والدول التي يمكن التغلب عليها، والحلفاء)، معتبرين أنّه من الطبيعي أن تعدّ روسيا العدو الأول للولايات المتحدة الأميركية في أوروبا، حيث يعتبرها هؤلاء العائق الأكبر أمام محاولاتهم للسيطرة على الشؤون الأوروبية لفترة طويلة من الزمن، وتعتقد الولايات المتحدة أنّه إذا استطاعت دولة أوروبية يوماً ما إظهار التحدّي للهيمنة الأميركية فستكون هذه الدولة هي روسيا بما تمتلكه من قدرات مادية وبشرية. وذلك يؤكد بأنّ العلاقات الروسية الأميركية تعاني من عدم الاستقرار، ويبدو الوضع وكأنّه سياسة أميركية تحتفظ بأوراق تظهرها في ظروف تراها أميركا مناسبة لتحقيق أغراض داخلية أو خارجية معينة. ولكن الشيء الواضح هنا هو أنّ أميركا لا تقبل بسهولة دفاع روسيا عن صفتها كقوة عظمى وشريكة في تقرير مصير العلاقات الدولية باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو. وهذا يعني أيضاً أنّ الإدارة الأميركية تتمسّك بالقطبية الأحادية في توجيه المنظمات الدولية وإقرار التدخل العسكري في مناطق من العالم وفقاً لمصالحها، وليس وفقاً للأغراض الحقيقية من هذا التدخل كحفظ وصيانة الأمن والسلام الدوليين، وبقرار وإشراف الأمم المتحدة [21]

أمام هذا الواقع، وإثر فشل جميع المحاولات الروسيّة السابقة لتحقيق محور أو تحالف قوي ودائم في وجه الولايات المتّحدة يدفع إلى تحقيق "عالم متعدّد الأقطاب"، سعت روسيا إلى استراتيجية جديدة تقوم على اجتذاب جميع الدول الناقمة على الولايات المتّحدة والتي لا تجمعها روابط اقتصادية قويّة بها (عكس ما كان قائماً بالنسبة للدول التي تمّ اقتراحها سابقاً لتشكيل المحاور)، وإقامة علاقات وثيقة معها ودعمها في المجالات كافّة على أمل الوصول إلى تحالف معها يحدّ من هيمنة الولايات المتّحدة المنفردة على العالم، هي كلّ من الصين والبرازيل وكوبا والهند وإيران وسورية وتركيا وكوريا الشماليّة، وأبرز مساعي روسيا في هذا السياق كانت من خلال:

أوّلاً: التعاون الروسي – البرازيلي:

كانت أوّل خطوة روسية في هذا المجال باتّجاه البرازيل (أكبر دولة في أميركا الجنوبية) إذ قام الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بزيارة تاريخية للبرازيل عام 2004 [22] على اعتبار أنّ البرازيل تشكّل رأساً قيادياً للدول المهمّة المعارضة للنفوذ الأميركي في أميركا اللاتينيّة. ودعم الرئيس فلاديمير بوتين حق البرازيل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وتمّ الاتفاق على زيادة التعاون الروسي البرازيلي على الصعيد النووي، واعتبرت روسيا في تصريح للرئيس فلاديمير بوتين أنّ البرازيل يحقّ لها تطوير قدراتها النووية السلميّة. كما تعتبر روسيا أنّ التعاون مع البرازيل يعني دخول كل من فنزويلا وكوبا ومعظم دول أميركا اللاتينيّة في هذا الإطار باعتبار أنّ البرازيل، كأكبر نفوذ سياسي واقتصادي في أميركا اللاتينية، تستطيع جرّ الجميع معها خصوصاً أنّها تحاول مواجهة النفوذ الأميركي في أميركا الجنوبيّة. إذ أنّه، وعقب نجاح الرئيس "لولا داسيلفا" في انتخابات الرئاسة البرازيلية تصاعدت الحملات الرافضة في الولايات المتحدة لوصوله إلى الحكم محذّرة من تولي يساري شيوعي رئاسة أكبر دولة في أميركا اللاتينية على الأمن

---

21 – عادل زقاع، "المثلث الاستراتيجي– ملاذ روسيا الأخير"، المحرّر، مجلّة العصر، تاريخ 2004/12/09 على الرابط التالي: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&cintentID=5911:

22 – رضا محمد هلال، "البرازيل–أميركا :مستقبل العلاقات، السياسة الدولية"، مركز الأهرام للدراسات والنشر، (القاهرة، العدد 151، شباط 2003)، ص198.

والاستقرار الإقليمي.[23] وبالتالي فإن نجحت روسيا في تفعيل علاقاتها مع البرازيل، فهذا يعني أنّها نجحت في اختراق "الحديقة الخلفيّة" للولايات المتّحدة، ويعتبر ذلك ضربة كبيرة لنفوذها هناك.

ثانياً: التعاون الروسي – الهندي:

قام الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بزيارة إلى الهند (أكبر دولة في جنوب آسيا) ضمن هذه السياسة الجديدة، حيث تمّ أيضاً اعتماد دعم روسيا للهند بحقّها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ويبدو أنّ روسيا كانت تسعى عبر هذه الطريقة إلى مواجهة الانفراد الأميركي بطريقة شرعية عبر لعبة مجلس الأمن، إذ لا شك أنّ دخول هكذا دول في مجلس الأمن كأعضاء دائمين سيشل حركة الولايات المتّحدة وديبلوماسيّتها، أو يصعّبها في أقل حدّ، ويعيق هيمنتها الدولية، وطرحت روسيا على الهند زيادة التعاون العسكري، خصوصاً وأنّ الأخيرة تعدُّ سوقاً كبيرة للسلاح الروسي الذي يعتبر مشكلة بدوره للهيمنة الأميركية، حيث "استأثرت روسيا وحدها بحوالي 36% من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة خلال عام 2002، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية، بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدّري الأسلحة، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد حظيت الهند والصين بحوالي 85% من الصادرات الروسية من الأسلحة" [24]، وهذا ما يفسّر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين.

ثالثاً :التعاون الروسي – التركي:

قام أيضاً الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 2004/12/6 بزيارة إلى تركيا، وكانت الزيارة الأولى على الإطلاق لزعيم روسي حقيقي منذ أن أقامت روسيا علاقات دبلوماسية رسمية مع الدولة العثمانية في العام 1492 و قد بدا واضحاً أنّ روسيا تريد أن تظهر لأميركا أنّ بمقدورها اجتذاب حلفاء سابقين لها ومن ضمنهم الأتراك الذين لطالما لعبوا دور الجدار الفاصل بين روسيا وحلف شمال الأطلسي على مدى نصف قرن. كما أنّ هذه الزيارة عمدت إلى تعزيز التعاون في المجالات كافة، لا سيما السياسية والاقتصادية، مع إمكانية تعاون من أجل بناء محطّات للطاقة النووية في تركيا. وتعتقد روسيا أن هكذا تعاون مع أهم دولة في المنطقة هي صلة الوصل بين آسيا وأوروبا من شأنه إحياء تحالف روسي – إسلامي كان قد دعا إليه منذ القدم "جمال الدين الأفغاني" الذي كاد أن يقنع السلطان عبد الحميد به، إلا أنّه لم يلبث أن دفع حياته ثمناً لذلك عندما اغتاله الإنكليز [25]

المطلب السادس – "المحاور الجيوبوليتيكيّة":

عملت روسيا أيضاً على بناء مجموعة من التحالفات مع بعض الدول التي تربطها بها علاقات جغرافية وتتقاطع مصالحهما السياسية في نقاط معينة ومن هذه المحاور:

أولاً – المحور الروسي – الألماني:

كان المفكّر الروسي ورئيس خبراء الجيوبولتيكا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي "ألكساندر دوغي" قد اقترح عدداً من الاستراتيجيات الجيوبوليتيكيّة التي ينبغي على روسيا اتّباعها في حال أرادت

---

23 – نفس المرجع السابق ص 196-198.

24 – "العلاقات الروسيّة الهنديّة"، وكالة الأخبار الاسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:
http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&Item

25 – غسّان مكحّل، "روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد "النادي المسيحي"، موقع قناة العربيّة الفضائيّة، الخميس 9 كانون أول 2004م، 27 شوال 1425 هـ، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.tv/Article.aspx?v=8604

الوقوف بوجه الولايات المتّحدة واستعادة مجدها الإمبراطوري السابق. ومن بين هذه الاستراتيجيات إقامة محور روسيا – برلين كمقدّمة لتحالف بين روسيا وأوروبا (أوراسيا)، على اعتبار أنّ ألمانيا والشعب الألماني فقط (كما يقول الكاتب) يتمتّعان بجميع الخصائص اللازمة لتحقيق التكامل الفعّال لهذه المنطقة (الإرادة التاريخيّة، الاقتصاد المزدهر، الوضع الجغرافي ذو الأفضليّة،...)، وعلى اعتبار أنّ ألمانيا في قلب أوروبا كانت تقف تقليديّاً في وجه إنكلترا التي تمثل قاعدة أميركية بحريّة، حسب وصفه. ويضيف أنّ أوروبا لا تملك بمفردها المقدرة السياسية والعسكرية الكافية لتصل إلى الاستقلالية الحقيقية عن الهيمنة الأطلسية للولايات المتحدة، كما أنّ الإمبراطورية الأوروبيّة بدون روسيا ليست عاجزة فقط عن أن تنظّم بصورة كاملة مداها الاستراتيجي إزاء نقص قدراتها العسكريّة ومبادرتها السياسيّة ومواردها الطبيعيّة، بل لا تملك التوجّهات الواضحة لمقاومة الهيمنة الأميركية. ولذلك فإنّ إقامة محور روسيا – برلين يمكن أن يحلّ مجموعة كاملة من المشاكل البالغة الأهميّة. وبمثل هذا المحور تحقّق روسيا الوصول المباشر إلى التقنيّات العالية النوعيّة، وإلى التوظيفات الهائلة في التصنيع، وتحصل على المشاركة المضمونة لأوروبا في الصعود الاقتصادي بالأراضي الروسيّة. ومقابل هذه الشراكة، تتلقّى ألمانيا تغطية استراتيجية من روسيا، تضمن لها التحرّر السياسي من هيمنة الولايات المتّحدة، واستقلالاً في الموارد الطبيعيّة عن احتياطات الطاقة في العالم الثالث، والتي تسيطر عليها الكتلة الأطلسية بحيث لا تترك لألمانيا فرصة البقاء عملاقاً اقتصادياً من جهة، وقزماً سياسياً من جهة أخرى [26] لكن يبدو أنّ الدعوة لقيام هذا المحور لم تلق صدى لدى الألمان، خصوصاً في ظلّ الانخراط في المجموعة الأوروبيّة للاتحاد الأوروبي، كما أنّ ألمانيا لا تزال تعتقد أنّ الولايات المتّحدة قويّة بالقدر الكافي لتدمير أي محور أو لإلحاق الأذى بها على الأقل، خصوصاً وأنّ ألمانيا جرّبت ذلك إثر الاتّفاق الروسي – الفرنسي – الألماني قبل الحرب على العراق، ومع ذلك لم تتمكّن حتى من إدانة تصرّف الولايات المتّحدة غير الأخلاقي والمخادع، أو التأثير عليه، لذلك تحرص ألمانيا على إبقاء علاقتها حسنة بالولايات المتحدة الأميركية.

ثانياً: <u>المحور الروسي– الإيراني:</u>

من وجهة نظر الثوابت الجيوبوليتيكية، تحتل إيران موقع الأولوية بالنسبة لروسيا لأنها تحقّق جميع المعايير الأوراسية؛ فهي دولة قارية كبرى ترتبط ارتباطاً شديداً بآسيا الصغرى، وهي معادية لأميركا منذ نجاح الثورة الإسلامية، وتركّز على الاتّجاه السياسي الاجتماعي. وعلى الأرض، تحتل إيران الموقع الذي يجعل محور روسيا– طهران قادراً على أن يحلّ عدداً ضخماً من المشاكل، إذ بإدخال إيران قطباً جنوبياً، يمكن لروسيا أن تحقّق على الفور الهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه منذ مئات السنين وهو الوصول إلى المياه الدافئة، ولذلك فإنّ روسيا تسعى دائماً إلى توثيق علاقاتها بإيران على كافّة الصّعد للوصول الاستراتيجي إلى الشواطئ الإيرانيّة والقواعد الحربيّة البحريّة بالدرجة الأولى، وبذلك يكون محور روسيا – طهران قد فتح لروسيا آفاقاً لا حدود لها في الحصول على جسور جديدة لبلوغ المياه الدافئة.

<u>المطلب السابع– ردود الفعل الأميركية والدولية على المساعي الروسية لكسر الأحادية القطبية:</u>

أثار التحرّك الروسي في إطار إقامة تحالفات على الصعيد الدولي والدعوة إلى عالم متعدّد الأقطاب، العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا التوجه، وما إذا كان يمثّل إحياء لدور الخارجية الروسية، وعودة للدور الروسي في الشؤون الدولية والإقليمية، وإلى أيّ مدى يمكن توظيف ذلك في كسر الأحادية القطبيّة. وفي هذا الإطار، قوي الفريق الذي

26 – ألكسندر دوغين، "أسس الجيوبولتيكا "مستقبل روسيا الجيوبولتيكي"، ترجمة : عماد حاتم، (بيروت، دار كتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004)، ص265–274.

يدعو إلى اعتبار روسيا خطراً على الهيمنة الأميركية على العالم، خصوصاً وأنّها مازالت تمتلك قوّة عسكرية تقليديّة ونووية تخوّلها تنفيذ سياساتها، ولذلك فإنّه يجب تحجيم روسيا وعدم السماح لها بالعودة لاستعادة مجد الاتحاد السوفييتي، وذلك بانتزاع مناطق نفوذها الحاليّة وابتزازها قدر الإمكان، فظهرت المشكلة الأوكرانيّة التي استغلتها الولايات المتحدة إلى أقصى الحدود لمعاقبة روسيا، ومن أهم ردود الفعل الأميركية تجاه السياسة الروسية:

أولاً: الاستغلال الأميركي للأزمة الأوكرانيّة:

في هذا السياق، قال "ديفيد فيرم" (الكاتب السابق لخطابات بوش وهو إيديولوجي مؤيّد لنزعة المحافظين الجدد ومدافع شرس عن التعزيز الوقائي للإمبراطورية الأميركية): "تشكّل روسيا مع أوكرانيا الإمبراطورية الروسية التي لا يمكن أبداً أن تكون ديمقراطيّة". و قد أثارت الأزمة الأوكرانيّة وقيام المخابرات الأميركية "السي آي إيه" بدعم المعارضة الأوكرانيّة، وزعيمها "فيكتور يوشنكو" ضدّ النظام الموالي لروسيا برئاسة "فيكتور يانكوفيتش" وإسقاطه، موجة غضب عارمة لدى الكرملين والدوما الروسي، وأيقظ حساسيّة الاتحاد السوفييتي السابق إزاء أميركا، وقد ساءت إثر ذلك العلاقات الروسيّة – الأميركية كثيراً، وشنّ الطرفان موجة تصريحات عنيفة ضدّ بعضهم البعض. وركّزت الهجمات الأميركية على النظام السياسي لروسيا ووصفته بالتّسلّطي والاستبدادي والمحتكر لجميع السلطات والصلاحيات والخانق للحرّيات. وقد ندّد وزير الخارجية الأميركية آنذاك "كولن باول" بما أسمّاه (سيادة السلطة الروسيّة) في اجتماع منظّمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي انعقد في العاصمة البلغاريّة صوفيا، في حين اعتبر الرئيس فلاديمير بوتين أنّ الغرب يتدخل لتحويل الانتخابات في أوكرانيا ونتائجها بما يخدم مصالح الغرب، واتهم الرئيس الروسي الغرب والولايات المتحدة "بممارسة الديكتاتورية في إدارة شؤون العالم، مغلّفة بتعبيرات جميلة عن ديموقراطية مزعومة". كما هاجم الغرب الذي يعمل على تقسيم أوكرانيا ويعاقب معارضيه بالصواريخ والقنابل كما حدث في بلغراد. وانتقد الرئيس فلاديمير بوتين الديكتاتورية الأميركية صراحة [27]. وبدت هذه التصريحات وكأنّها عودة إلى مرحلة الحرب الباردة، وأعطت انطباعاً قوياً بأنّ روسيا أصبحت جاهزة لتفعيل جميع محاولاتها السابقة لخلق "عالم متعدّد الأقطاب" في مواجهة الهيمنة الأميركية.

ثانياً: محاولات التضييق على روسيا في مجالها الجيوبوليتيكي:

أظهرت الولايات المتحدة وحلفاءها العديد من المحاولات للسيطرة على بلدان مثل مولدافيا وجورجيا وأوكرانيا، واعتبرت روسيا أنّ هذه المحاولات هدفها محاصرتها من جديد، ممّا دفع الرئيس فلاديمير بوتين إلى الإعلان عن اقرب امتلاك روسيا لأنظمة أسلحة نووية جديدة غير موجودة عالمياً، وذلك لتذكير الجميع بأنّ روسيا قوّة لا يستهان بها، ولا يجب إخراج العامل النووي من المعادلة أثناء التعامل معها. وجاء إعلان الرئيس فلاديمير بوتين هذا بعد أن قدم له وزير الدفاع "سيرجي إيفانوف" تقريره تحت عنوان "مسائل ملحّة بخصوص تطوير القوات المسلحة الروسية " وفي هذا التقرير وعد الوزير بعدم التهديد بالحرب، إلاّ أنّه أشار إلى استعداد روسيا للتعامل مع الأسلحة النووية كأسلحة هجومية، ولم يستبعد إمكانية قيامها بضربات وقائية ضد أعدائها. كما حذّر حلف شمال الأطلسي من أنّ روسيا قد تعيد النظر في عقيدتها العسكرية، وخصوصاً في مجال الأسلحة النووية، إذا استمر الحلف في تبنّيه للعقيدة الهجومية التي تعود لفترة الحرب الباردة. وفهم المراقبون هذا الإعلان على أنّه تهديد للولايات المتحدة ودول الناتو كونها هي العدو المحتمل، وفي تصريح خلال اجتماعه مع كبار قادة القوات المسلحة الروسية آنذاك، قال الرئيس فلاديمير بوتين: إنّ روسيا تمتلك

---

27 – "روسيا ترفض تصريحات رايس حول ديمقراطيّتها"، موقع ميديل إيست أون لاين، تاريخ 2005/01/19، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.middle-east-online.com/?id=28357:

احتياطياً كبيراً من الصواريخ الاستراتيجية القادرة على اختراق أي شبكة دفاع صاروخي (في إشارة إلى سعي أميركا بناء شبكة دفاع صاروخي وهو خلاف معاهدة الدفاع الصاروخي (أي بي إم) الموقعة مع الاتحاد السوفييتي في 26 أيار 1972، والتي انسحب منها الرئيس الأميركي "جورج بوش الابن" في 2001/12/14 من جانب واحد). وأضاف الرئيس فلاديمير بوتين أنّ هذه الصواريخ ستوضع في الخدمة بدلاً من الصواريخ المنصوبة حالياً. وقال: "إنّ كل عمليات التحديث ستلبّي المصالح القومية الروسية وستتجاوب مع الوضع الدولي العام"[28].

تركت الأزمة الأوكرانيّة آثاراً سيئة على العلاقات الروسيّة – الأميركية، ممّا زاد من إصرار روسيا على الاستمرار في سياستها الساعية إلى جذب الناقمين على الولايات المتّحدة، فاستمرّت بالتفتيش عن الحلفاء القدامى، محاولةً تشكيل جبهة مضادة لمواجهة الاستفزازات الأميركية التي لا تتوقف عند حدود. ومن حسن حظّ سورية أنّها تحولت مؤخّراً إلى مركز رئيس للمحاولات الروسية لإحياء التحالفات القديمة، وبعث الحياة في محور دفاعي جديد؛ إذ اعترضت الولايات المتّحدة وإسرائيل على صفقة أسلحة روسية لسورية تتضمّن عدداً غير محدد من صواريخ (إس إيه 18) التي تطلق من على الكتف، وصواريخ أرض / أرض من طراز (اسكندر إي)، مماّ أثار سخط الطرفين لما قد تشكّله هذه الصفقة من خلل في ميزان القوى الراهن بين سوريا وإسرائيل، وهو ما لا تسمح به أميركا مطلقاً، لا سيما وأنّ مثل هذه الأسلحة كانت سبباً في خسارة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وتوريط أميركا في المستنقع العراقي. وقد أثارت هذه المعلومات أزمة في العلاقة مع "إسرائيل" ناهيك عن تأزّم الموقف أصلاً مع أميركا،[29] وقد وفت روسيا بوعدها ونفذت الصفقة مع سورية عام 2012 .

المطلب الثامن – الدور الروسي في الأزمة السورية يؤسس لولادة نظام دولي جديد:

كشفت الأزمة السياسية السورية عن دور جديد للدبلوماسية الروسية يهدف إلى إعادة تشكيل هيكل وموازين القوى في العالم، بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدّد الأقطاب من جديد، ويضع حدّاً لنهاية القوة المتفرّدة بإدارة النظام العالمي، وثمّة عدّة مؤشرات على صعود الدور الروسي وقوى دولية أخرى، وتراجع الدور الأميركي، أظهرتها إلى العلن الأزمة في سورية، وتمثّلت بما يلي:

1- معارضة روسيا صدور أي قرار من مجلس الأمن[30] يدين الممارسات المفبركة لسورية ضدَّ المعارضة، وشكلت روسيا والصين معوقين رئيسيين في هذا الاتجاه، عندما طالبتا بضرورة الحوار والحلّ السياسي بدلاً من أي حلول عسكرية ستكون عواقبها كارثية على الجميع. ففي الوقت الذي بدت فيه واشنطن متردّدة في اتخاذ القرار رغم تهديدها بشنّ الحرب على سورية بدت موسكو نشطة وقوية ومصرّة على استعادة دور الاتحاد السوفيتي السابق كقطب فاعل ومؤثر في الساحة الدولية، فاستطاعت إعادة الدولة السورية كعضو معاون مع الأمم المتحدة في نزع السلاح الكيمائي بعد انضمامها رسمياً إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وشكل هذا القرار نقطة الانطلاق لاتفاق روسيا والولايات المتحدة حول الخطوات المشتركة التي ستتخذ للتعامل مع السلاح الكيميائي في سوريا، وبالرغم من كلّ ذلك مثّل هذا الاتفاق الملاذ الآمن للدبلوماسية الأميركية، وأحد الحلقات المهمة في الدبلوماسية الروسية الجديدة في الشرق

---

28 – أحمد كرماوي، "روسيا تلوح بالعودة إلى استراتيجية الردع النووي"، مجلة المجتمع، العدد 1574، تاريخ 2003/10/25، على الرابط التالي:

http://www.almujtamaamag.com/Detail.asp?InNewsItemID=12646

29 – "أزمة خطيرة تعصف بالعلاقات الروسيّة الإسرائيليّة"، جريدة البيان الاماراتيّة، تاريخ 2005/1/12، وللاستزادة يمكن الرجوع إلى: "عودة الروس"، سعاد جروس، مجلة الكفاح العربي، الأحد 23 كانون ثاني 2005.

30 – نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.masress.com/akhbarelyomgate/210776

الأوسط، فبعد هذا الاتفاق صرَّحت روسيا بأن السلاح الكيمائي السوري هو عمل استفزازي من قبل المعارضة، ثم لوحت بوضع جدول زمني يصل لمدة عام وتكلفة مادية كبيرة أمام تنفيذ الاتفاق الموقع، مجبرةً الولايات المتحدة على التراجع عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا، ومثّلت تحولاً دراماتيكياً للأزمة التي وصلت إلى حافة الهاوية، وطوق نجاةٍ للسياسة الأميركية من التورّط بنزاع سيكلفها الكثير، وترجم ذلك في اتفاق جنيف الكيميائي الذي تمَّ بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري[31].

2- استخدام روسيا والصين حق النقض الفيتو في مجلس الأمن عدّة مرات ضدّ صدور قرارات إدانة للدولة للسورية، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية متحديان السعي الأميركي المتواصل لإصدار هكذا قرار، بتأييد من مجموعة كبيرة من دول العالم المعارضة للسياسات الأميركية المتسلطة، مثل مجموعة دول البريكس* ودول الألبا*.[32]

3- استمرار روسيا بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لسورية رغم الحظر الدولي الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاءها ضد سورية، وتمثّل ذلك بالاستمرار الروسي بإرسال دفعات السلاح المتطور إلى سورية ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن، وتقديم المساعدات الاقتصادية والإغاثية لسورية، مما أفشل كافة القرارات والمخططات الأميركية لاستنزاف الدولة السورية ومنع انهيارها.[33]

4- الاستثمار الروسي في حقل مكافحة الإرهاب الدولي لكشف الدور الأميركي في دعم الإرهاب الدولي، فالولايات المتحدة الأميركية أوجدت ودربت ومولت وسلحت تنظيمات إرهابية خطيرة في الكثير من دول العالم، بمساعدة وتمويل وتنفيذ قذر من العديد من دول الخليج وفي مقدمتها السعودية وقطر، بأموال البترو- دولار، واطلقت إنذار الاعتماد عليها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 المفتعلة، لتحقيق استراتيجية الأميركية "الفوضى البناءة أو الخلاقة" في العالم التي صرحت عنها علناً وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "كوندوليزا رايس" والتي تعتمد على إطلاق يد التنظيمات الإرهابية في العالم لخلق فوضى في بعض الدول تبرّر للولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم تحت مسمّى مكافحة الإرهاب وحماية مصالحها في تلك المناطق من العالم. لكن روسيا التي يهدّدها الإرهاب بشكل حقيقي، وعانت منه فعلاً، استطاعت أن تستثمر دبلوماسياً في مكافحة الإرهاب وتكشف الدور الأميركي الداعم للإرهاب في العالم وتعريه من خلال الأزمة السورية حتى أضحى المسؤولين الأميركان يصرحون علناً بلقائهم ودعمهم للتنظيمات الإرهابية ضدّ دول مستقلة ذات سيادة في العالم ومنها سورية، مما أعاد الاصطفاف الدولي إلى جانب سورية وروسيا في المحافل الدولية وعطّل الكثير من قرارات التدخل الأميركية في سورية بعد افتضاح الدور الأميركي.

---

31 - محمود حمدي أبو القاسم، مجلة الأهرام المصرية، "التوافق الروسي – الأميركي حول نزع السلاح الكيميائي السوري- هل تراجعت الحرب"، عدد نيسان 2014

*** - مجموعة دول البريكس تضمّ كل من (البرازيل- روسيا – الهند – كوريا الشمالية- جنوب أفريقيا).**

*** - مجموعة دول الألبا تضمّ كل من (فنزويلا- كوبا – نيكاراغوا- الأكوادور- بوليفيا- هندوراس- الدومنيكان- سان فنسان- أنتيفو وبارادوس).**

32 - عدنان حسني، مجلة المصري اليوم، عدد 2013/7/9

33 - وكالة سانا السورية للأنباء، "العلاقات السورية الروسية تاريخ طويل من التنسيق الشامل"،11 حزيران 2014

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-لم ترضخ روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لمحاولات عزلها وإنهاء دورها كقوة عظمى، وإخضاعها للنظام الأحادي القطبية.

2-لم يقتصر الرفض الروسي للنظام الدولي الأحادي القطبية على رفض الخضوع لهذا النظام، بل سعت عبر تاريخ طويل إلى تطويقه والحدّ من هيمنته دولياً عبر نسج شبكة واسعة من العلاقات والتحالفات الاستراتيجية مع العديد من دول العالم التي تشاطرها نفس التوجّه.

3-تعاظم تاريخياً أثر الدور الذي تلعبه روسيا الاتحادية وحلفاؤها في المحافل الدولية ضدّ سياسات القطب الواحد، وبدأ هذا الدور يشكّل عثرة في وجه القرارات الأميركية في مجلس الأمن والمحافل الدولية، مما يبشر بأفول عهد الأحادية القطبية وبدء عهد التعددية القطبية في النظام الدولي الجديد.

4-اتضح أن الأزمة السورية منذ عام 2011 لعبت دوراً هاماً في الاستراتيجيات السياسية الدولية عامةً، ولاسيما تأثيرها في وضع حدٍّ لعهد الأحادية القطبية وبداية عهد النظام الدولي المتعدّد الأقطاب، واتضح ذلك جلياً في المنافسة الدولية في هذه القضية.

5-كشفت الأزمة السورية الدور الأميركي في صناعة الإرهاب الدولي، وتفعيل دوره من خلال سياسات الهيمنة على شعوب العالم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

التوصيات:

يتضح من خلال مجريات البحث أنّ روسيا من أكثر الدول التي سعت لإقامة نظام متعدّد الأقطاب، بالرغم من مطالبة الآخرين به مثل ألمانيا وفرنسا اللتين فضلتا رؤية أميركا تغرق في العراق أولاً وتنهزم وتنهار لتصل القوّة إليهم بعد ذلك، على أن يقوموا بمحاولات لإنشاء محاور لعالم متعدّد الأقطاب، كما فعلت روسيا خوفاً من عواقب الأمر، وتجنّباً لسخط الأميركيين. لكن بعد أن تكشفت ملامح بزوغ فجر التعددية القطبية في النظام الدولي، وتوضحت الاصطفافات الدولية بعد مجريات ما يسمّى بالربيع العربي المزعوم الذي اخترعته الولايات المتحدة الأميركية للحفاظ على ما تبقى لها من ارتكازات وحلفاء دوليين علّهم ينقذون هيمنتها الأحادية المتهاوية، إلا أن التحالف الروسي – الصيني ودعم الكثير من الدول في أميركا اللاتينية وغيرها، لدعم محور الممانعة للمشروع الأميركي، وخاصة في إيران وسورية، شكّل صدمة للساسة الأميركيين والغربيين، إلى حدٍّ جعل مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن "سوزان رايس" تصل لدرجة اليأس من الإصرار الروسي – الصيني على كسر الهيمنة الأميركية والقضاء على نظام الأحادية القطبية في النظام الدولي، لصالح إحلال نظام متعدد الأقطاب، يحقّق العدالة والإنصاف لدول العالم.

المراجع:

المراجع العربية

1- ألكسندر دوغين، "أسس الجيوبولتيكا "مستقبل روسيا الجيوبولتيكي"، ترجمة : عماد حاتم، (بيروت، دار كتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004).

2- إيمانويل تود، "ما بعد الامبراطورية دراسة في تفكّك النظام الأميركي" ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2003).

3- حسّان أديب البستاني، "الديبلوماسيّة الأميركية والديبلوماسيّات الممانعة"، (بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ط1 2004).

4- زبغنيو بريجنسكي،"رقعة الشطرنج الكبرى"، ترجمة: أمل الشرقي، (عمّان، الأهليّة للتوزيع والنشر، ط1، 1999).

5- وليد شميط، "إمبراطورية المحافظين الجدد التضليل الإعلامي وحرب العراق"، (بيروت، دار الساقي، ط1، 2005).

المراجع الأجنبية

1- Joseph S.Nye, "Limits Of American Power" Political Science Quarterly, New York, volume117, No.4, winter 2002-2003.p86

المجلات والصحف

1- أحمد دياب، "روسيا والغرب، من المواجهة إلى المشاركة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، العدد 149، 2002).

2- جورج فريدمان، "مبادئ ميدفيديف والاستراتيجية الأميركية"، المستقبل العربي، (بيروت، السنة 31، العدد 356 - تشرين الأول 2008).

3- فلاديمير شوبين،"عقيدة السياسة الخارجيّة الروسيّة"، شؤون الأوسط، (بيروت، العدد 112، خريف 2003).

4- عادل سليمان، "مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، (القاهرة، العدد851، تشرين أول 2004).

5- خالد رستم، "الصين قوّة دوليّة صاعدة تكسر حدّة الأحاديّة القطبيّة"، جريدة البيان، (الجمعة 29 تشرين ثاني 2002 العدد602).

6- "أزمة خطيرة تعصف بالعلاقات الروسيّة الإسرائيليّة"، جريدة البيان الاماراتيّة، تاريخ 2005/1/12، وللاستزادة يمكن الرجوع إلى: "عودة الروس"، سعاد جروس، مجلة الكفاح العربي، الأحد 23 كانون ثاني 2005.

7- محمود حمدي أبو القاسم، مجلة الأهرام المصرية، "التوافق الروسي – الأميركي حول نزع السلاح الكيميائي السوري- هل تراجعت الحرب"، عدد نيسان 2014

8- رضا محمد هلال، "البرازيل-أميركا :مستقبل العلاقات، السياسة الدولية"، مركز الأهرام للدراسات والنشر، (القاهرة، العدد 151، شباط 2003).

المواقع الإلكترونية

1- مجموعة من الباحثين، "النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا الغربية"، قراءات استراتيجية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد 8، آب 2001، المجلد 4)، عن الرابط التالي:
:http://acpss/.ahram.org.eg/ahram/2001

2- "روسيا في ظلال الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأميركية" مجلة الحرس الوطني السعودي، (الرياض، العدد 252، تاريخ 2003/6/1)، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://haras.naseej.com/ditail.asp.

3- "العلاقة الروسية الأميركية – محاولات أميركا للسيطرة"، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي: http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&Item

4- نورهان الشيخ، "هل تتّجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، (العدد 106، تشرين أول 2003، المجلّد التاسع)،على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E11.HTM

5- "روسيا وتشكيل أوروبا العظمى"، مجلة العصر، 3002/05/09، على الرابط التالي: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID

6- العلاقات الروسية الصينيّة، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي: http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem

7- عادل زقاع، "المثلث الاستراتيجي- ملاذ روسيا الأخير"، مجلّة العصر، 2004/12/09 على الرابط التالي: :http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&cintentID

8- "العلاقات الروسيّة الهنديّة"، وكالة الأخبار الاسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي: http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID

9- غسّان مكحّل، "روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد "النادي المسيحي"، موقع قناة العربيّة الفضائيّة، الخميس 9 كانون أول 2004م، 27 شوال 1425 هـ، على الرابط التالي: http://www.alarabiya.tv/Article.aspx?v=8604

10- "روسيا ترفض تصريحات رايس حول ديمقراطيّتها"، موقع ميديل إيست أون لاين، تاريخ 2005/01/19، نقلاً عن الرابط التالي: :http://www.middle-east-online.com/?id=28357

11- أحمد كرماوي، "روسيا تلوح بالعودة إلى استراتيجية الردع النووي"، مجلة المجتمع، العدد 1574، تاريخ 2003/10/25، على الرابط التالي: http://www.almujtamaamag.com/Detail.asp?InNewsItemID=12646